

نص الاتصال الهاتفي مع حملة الصكوك بتاريخ 6 يوليو 2017

المقدمة

- أسعد الله أوقاتكم بكل خير، وشكراً لكم على انضمامكم إلينا اليوم. معكم باتريك ألمان وارد، الرئيس التنفيذي لـ "دانة غاز"، ويسعدني أن أتحدث إليكم نيابة عن الشركة.
- سأتناول خلال هذا المؤتمر الهاتفي ما يلي:
 - المركز المالي الحالي للشركة في سياق عمليات التحكيم الجارية.
 - تقديم لمحة عامة عن الأسس التجارية التي يستند إليها عرض الشركة لإعادة هيكلة الصكوك الحالية، والتطورات التي طرأت على سوق الصكوك منذ الفترة 2012/2013.
 - تغطية الخلفية القانونية لوضع الصكوك القائمة، وأهمية عمل إعادة هيكلة قانونية و متوافقة مع الشريعة الإسلامية مما يحقق مصلحة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك مصلحة حملة الصكوك.
 - وفي الختام سأقوم باستعراض إطار عمل الصكوك الجديدة المعادة هيكلتها والتي نأمل أن يتم التوافق عليها بأسرع وقت ممكن. قبل الانتقال إلى شرح الإجراءات والخطوات التالية
- نظراً للدعوى القانونية القائمة حالياً، لن يكون هناك مجال لطرح الأسئلة الآن. وفي حال كانت لدى أي من حاملي الصكوك تساؤلات واستفسارات، فيسعدنا أن نتسلمها خطياً لتتسنى لنا الإجابة عليها بالأسلوب المناسب والدقيق.
- رغم أن التغطية الإعلامية تناولت بعض المعلومات الصحيحة حول هذه المسألة، إلا أنها أيضاً تضمنت الكثير من المعلومات غير الدقيقة والتي أدت إلى حدوث إرباك وسوء فهم حول موقف الشركة ونواياها بخصوص صكوكها. وعليه، فإن الهدف من حديثي هذا هو تصحيح تلك الأخطاء وإزالة أي التباس أو سوء فهم. وقبل أن نستفيض في الحديث، توّد الشركة أن تلفت انتباهكم وتصحح الأمر فيما يتعلق بنقطتين أساسيتين:

- أولاً، انتشرت تقارير متكررة في الآونة الأخيرة تفيد بأن "دانة غاز" رفضت التواصل مع حاملي الصكوك أو لجنة حملة الصكوك، وهي مزاعم لا أساس لها من الصحة مطلقاً. لقد وجهنا في عدة مناسبات، الدعوة إلى اللجنة لعقد اجتماع معنا كمعنيين بهذا الشأن، أو على الأقل عقد مؤتمر هاتفي، ولكن للأسف، لم تتم الاستجابة لأي من تلك الدعوات التي أطلقناها قبل وبعد اتخاذ الشركة الإجراءات القانونية اللازمة. وبسبب ذلك، قررنا التواصل اليوم بشكل مباشر معكم أنتم كمجموعة أوسع وأشمل من حملة الصكوك.
- ثانياً، كانت قد انتشرت في وسائل الإعلام مزاعم بأن "دانة غاز" تستخدم الجانب المتعلق بمخالفة صكوك المضاربة للقانون و الأحكام الشرعية كنتكتيك تفاوضي ضاغط. ونؤكد مجدداً بأن هذه المزاعم عارية عن الصحة تماماً. فالأسس التجارية المقترحة لإعادة هيكلة الصكوك، وتصحيح الوضع غير القانوني للصكوك الحالية هما مسألتان منفصلتان تماماً ولا صلة لهما ببعض. ولو أرادت الشركة استغلال عدم قانونية الصكوك لصالحها، لكانت الشروط التجارية للعرض المقترح أقل بكثير.

الجوانب التجارية لإعادة الهيكلة التوافقية: سوق سندات وصكوك مختلف اليوم

- والآن سأناقش التغييرات التي طرأت على السوق العالمية لأدوات الدخل الثابت (السندات والصكوك) والمركز المالي للشركة، وهما المحركان الرئيسيان وراء تعديل الأسس (الشروط) التجارية الخاصة بعرض الشركة الذي سيأتي لاحقاً.
- وبدءاً بالمشهد المالي، فإنه من المهم ملاحظة أن البيئة الاستثمارية العالمية للسندات ذات العائدات المرتفعة قد تغيرت جوهرياً منذ عام 2012، وذلك من خلال ارتفاع أسعار مؤشر السندات ذات العائدات المرتفعة بنسبة 25-30% خلال هذه الفترة. وإذا أخذنا تأثير ذلك على معدلات أرباح الصكوك بعين الاعتبار، فإنه يشير في حد ذاته إلى عائد إصدار جديد يقل عن 4%.
- أما بالنسبة للشركة، فقد شهد وضعها الائتماني تحسناً كبيراً. فقد ارتفعت قيمة أصول الشركة بشكل كبير منذ عملية إعادة تمويل الصكوك التي قمنا بها في عامي 2012/2013 فلقد حصلنا على أحكام حاسمة ونهائية بإقرار حقوقنا التعاقدية فيما يتعلق بأهم أصولنا، التي كانت محل نزاع في الماضي، وهما عقد توريد الغاز مع شركة النفط الوطنية الإيرانية، وعقد الاستكشاف والإنتاج مع حكومة إقليم كردستان العراق. وجاء ذلك نتيجة

دعاوى التحكيم الناجحة للغاية، والتي أدت أيضاً في قضية التحكيم مع حكومة إقليم كردستان العراق، إلى حصول ائتلاف شركة "بيرل بتروليوم" على مبلغ مستحق قيمته 2.1 مليار دولار أمريكي، تبلغ حصة شركة دانه غاز منه 713 مليون دولار أمريكي. ويعد هذا إنجازاً هاماً، وعاملاً أساسياً في تقييم الشركة مؤخراً من قبل مؤسسة دولية مستقلة ومرموقة في القطاع النفطي عند 29 مليار دولار أمريكي كما تم الإعلان عنه مؤخراً.

- إن كسبنا قضايا التحكيم لم يؤكد على صحة عقودنا بالكامل فحسب، بل عمل أيضاً على بلورة مبلغ المستحقات الضخم المترتب على حكومة إقليم كردستان، كما فتح الفرصة أمام الشركة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها بسبب النزاع مع حكومة إقليم كردستان العراق و شركة النفط الوطنية الإيرانية. ومن المتوقع أن يبلغ حجم التعويضات عشرات المليارات من الدولارات. ومن المتوقع أن نحصل على أحكام من هيئات التحكيم بشأن حجم مبلغ التعويضات في كلتا القضيتين قبل منتصف العام المقبل.

- وبالانتقال إلى عمليات التحصيل، ففي حين أن حقوقنا التعاقدية في مصر لم تواجه أي إنكار على الإطلاق، إلا أننا شهدنا، مثل غيرنا من الشركات في قطاع النفط، زيادة كبيرة في مستحقاتنا المتأخرة وذلك منذ أحداث الربيع العربي في يناير 2011. وقد شهد إجمالي مستحقاتنا في مصر تذبذباً وفقاً لقدرة الحكومة المصرية على السداد، إلا أنه وحتى بعد الدفعات الأخيرة والمشجعة التي استلمناها مؤخراً، فإن إجمالي مستحقاتنا في مصر لا يزال يتعدى 180 مليون دولار.

- وعند جمعها معاً، فإن إجمالي مستحقاتنا المتأخرة من حكومتي إقليم كردستان العراق ومصر معاً يبلغ إجماليها اليوم حوالي 900 مليون دولار.

- ومع ذلك، فإنه من الواضح أن هناك حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بتاريخ تحصيل المستحقات النقدية في كل من مصر وكردستان العراق. وقد شهدنا في كلتا المنطقتين عمليات تحصيل غير منتظمة بشكل كبير، وفي حالة إقليم كردستان العراق، توقفت التحصيلات تماماً لفترات زمنية طويلة. ومع أننا دائماً نتطلع لأفضل الاحتمالات بالنسبة للتحصيل، إلا أننا يجب أن نتحوط للأسوأ، وهذا يتطلب منا مواصلة خطتنا الرامية للحفاظ على سيولتنا النقدية على المدى القصير والمتوسط لدعم استمرار عملياتنا، والحفاظ على عقودنا وتراخيصنا الهامة جداً، والعمل على تحصيل المستحقات سواء من خلال تنفيذ الأحكام الصادرة أو عبر تسويات ودية مع الحكومات المضيفة.

- أما النقطة الأخيرة التي يجب أن تكونوا على علم بها حول وضع الشركة، فهي الإنتاج. فبفضل الجهود الدؤوبة لفرق العمل التشغيلية، أصبح إنتاجنا اليوم أعلى من أي وقت سابق ليقارب الـ 70 ألف برميل من النفط المكافئ يومياً، وبالتالي فإن إنتاجنا في نهاية العام 2016 يضعنا في مصاف شركات عالمية كبرى مثل مجموعة تولو، وبريمير أويل، كما يتفوق على إنتاج شركات رائدة مثل جينيل للطاقة، ونتمتع بإمكانات مستقبلية أكبر بكثير من مواردنا المعلنة.
- لا شك بأن دانة غاز اليوم تختلف عما كانت عليه قبل خمس سنوات عندما تم إصدار الصكوك الحالية. فقد أدت الظروف المتغيرة التي مرت بها إلى حدوث تحول جوهري في البيئة التشغيلية للشركة، وفي قيمة أصولها وقدرتها على تحمل المخاطر، والتي نعتقد بأنها تبرر طرح شروط تجارية معدلة للصكوك المعاد هيكلتها.

الصكوك الحالية غير متوافق مع أحكام الشريعة وقوانين دولة الإمارات

- ستوضح الشركة الآن باختصار خلفية وتفاصيل عدم قانونية صكوك المضاربة كما جاء في الإفصاح الذي تم لسوق أبوظبي للأوراق المالية والبيان الصحفي الذي أصدرناه يوم الثلاثاء بتاريخ 13 يونيو، وكيف تم التحقق من عدم شرعية الصكوك بلا شك مؤخراً.
- في إطار الأبحاث والمراجعات التي أجريناها قبل بدء المباحثات بشأن إعادة هيكلة الصكوك، أشار المستشارون القانونيون إلى مخالفات جوهريّة مرتبطة للقانون الإماراتي ولأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق باتفاقيات الصكوك الحالية ونصحوا بضرورة معالجة تلك المسائل التي لا يجوز إغفالها.
- عندما تم إصدار صكوك المضاربة الخاصة بالشركة لأول مرة في عام 2007، كانت الصكوك التي تستخدم هيكل المضاربة المماثل لدانة غاز تشكل حوالي 90% من أدوات الصكوك القائمة آنذاك.
- وأدى تطور مفاهيم التمويل الإسلامي وفقه معاملات منذ هيكلة صكوكنا الأصلية في عام 2007، وإعادة هيكلتها في عام 13/2012، إلى العزوف عن استخدام هيكل الصكوك المماثل واستبعادها، بسبب عدم توافقها مع قانون دولة الإمارات و أحكام الشريعة. وعليه يمكن القول بأن صكوكنا القائمة على هيكل المضاربة القديم هي الوحيدة الباقية. لقد كان هناك العديد من المزاعم المبالغ فيها بأن إفصاح الشركة عن عدم قانونية صكوكها تسبب في

تقويض سوق التمويلات الإسلامية خاصة الصكوك، وهذه مزاعم خاطئة بكل بساطة تجاهلت التميز بين صكوك المضاربة الخاصة بالشركة وغيرها من أدوات التمويل الإسلامي فلكل نوع منها سماته الخاصة به، وقد شهدت سوق الصكوك خاصة تطورات عديدة هدفت إلى معالجة الخلل في صكوك المضاربة المماثلة لصكوكنا الحالية لجعلها متوافقة مع أحكام الشريعة والقوانين المرعية. ولذلك اتخذت الشركة إجراءاتها بناء على الاستشارات القانونية التي حصلت عليها حول عدم قانونية هيكل صكوكها تحديداً.

- باختصار، تشمل الجوانب الرئيسية التي تجعل صكوك الشركة القائمة متعارضة مع مبادئ الشريعة وبالتالي مخالفة لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمان صكوك المضاربة الحالية معدل عائد ثابت لحملة الصكوك، كما تُحمّل صكوك المضاربة القائمة الشركة مسؤولية أي خسارة في رأس المال، ولا تتضمن صكوك المضاربة الحالية آلية محددة لتسوية الأرباح التي تم دفعها لحامل الصك في نهاية المدة، بناءً على الأرباح الفعلية المحققة من أصول المضاربة، وكذلك أي خسارة في رأس المال تتجم عن أي انخفاض في قيمة أصول المضاربة.
- هناك ثغرات أخرى عديدة في صكوك المضاربة الحالية، لا يتسع المجال لاستعراضها هنا، وإنما نسلط اليوم الضوء على أبرزها. وهذه الحقيقة ليست نتاج اجتهاد ذاتي من قبل دانة غاز ولا هي وجهة نظر خاصة بها، بل إنها تستند إلى أربع فتاوى قانونية صدرت بنهاية شهر مايو الماضي، بعد دراسة قانونية مستفيضة. وقد أقر القاضي وكسمان قاضي المحكمة الإنجليزية العليا بأن للشركة قضية جوهرية تستدعي النظر فيها عندما أصدر قراره باستمرار أمر المنع الوقتي.

- بناءً على ما تقدم هنالك عواقب بارزة مترتبة على صكوك المضاربة الحالية:

(1) أولاً، إن مدفوعات الأرباح ستكون غير قانونية وغير قابلة للتنفيذ، حيث يجب أن تكون المدفوعات، بموجب نصوص القانون الإماراتي وأحكام الشريعة، ناتجة عن الأرباح المحققة من أصول المضاربة الأساسية، وهي أصول دانة غاز مصر. وفي هذا الصدد، قدمت دانة غاز دعماً مالياً كبيراً لدانة غاز مصر لتسديد أرباح الصكوك.

(2) وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة غير الشرعية للمضاربة تعني أن تعهد الشراء المرتبط بها ارتباطاً وثيقاً غير قابل للتنفيذ بموجب القانونين الإماراتي والإنكليزي. وهذا ما أكدته الاستشارات القانونية التي حصلت عليها الشركة.

- وتجدر الإشارة إلى أن حرص الشركة على الامتثال لأحكام القانون في دولة الإمارات وأحكام الشريعة، ناشئ من إعلان دانة غاز نفسها في عام 2006، شركة ملتزمة بأحكام الشريعة وبناءً على ذلك قام العديد من حملة أسهمنا الذين يزيدون على 200,000 بشراء أسهم الشركة. وعليه، عندما تم اكتشاف هذه الثغرات والتأكد منها بشكل قاطع، لم نحاول تجاهلها مطلقاً، بل عمدنا كوننا شركة مساهمة عامة إلى الإفصاح عنها علناً واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها. وهذا هو أحد الأسباب التي دفعتنا إلى محاولة إجراء مناقشات مبكرة مع لجنة حملة الصكوك بموجب اتفاقية عدم إفشاء على السرية، غير أنه للأسف، تم رفض الدعوة التي وجهت إلى لجنة حملة الصكوك بهذا الخصوص.
- والسبب الذي دفع دانة غاز إلى اتخاذ إجراء أولي في المحاكم الإماراتية هو أن الاتفاقية الرئيسية الخاصة بالصكوك الحالية هي اتفاقية المضاربة التي يحكمها القانون الإماراتي وتخضع للمحاكم الإماراتية. ورغم أن تعهد الشراء يخضع للقانون الإنجليزي، إلا أنه يُعد جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية المضاربة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اعتماد القانون الإنجليزي الذي يحكم بعض وثائق معاملة الصكوك، لا يفرض اختصاص حصري للمحاكم الإنجليزية، وبالتالي فإنه لا يستثني الاختصاص القضائي أو المحاكم بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- لقد حصلت الشركة على أوامر وقتية في المحاكم بدولة الإمارات وجزر فيرجن البريطانية وإنجلترا، وذلك لحماية حقوق جميع أصحاب المصالح. ويمنع ذلك بشكل أساسي ممثلي حملة الصكوك من الإعلان عن وقوع إخلال من قبل الشركة. حيث دفعنا إلى ذلك ما صدر من ممثلي حملة الصكوك بأن إعلاننا بتاريخ 3 مايو يشكل واقعة إخلال، وذلك حتى قبل تمكننا من مقابلة لجنة حملة الصكوك.
- وقد أقلقنا هذا الأمر وخاصة عند الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التي اتخذها ممثلي حملة الصكوك خلال إعادة الهيكلة في عام 2012 حيث أعلنوا عن واقعة إخلال وذلك على الرغم من وصول المفاوضات التي دخلتها الشركة مع لجنة حملة الصكوك بحسن نية لمراحلها النهائية وأدت هذه الخطوة غير المبررة إلى إحداث ضرر بليغ للشركة.
- وعند الأخذ بعين الاعتبار وضع مليارات الدولارات من أصول الشركة على المحك بسبب تهديد الوصي بالإعلان عن "واقعة إخلال" فلم يكن أمام الشركة إي خيار إلا اتخاذ الإجراءات القانونية الوقائية لحماية الشركة وأصولها.
- ولا تمنع هذه الأوامر الوقتية الشركة من التوصل مع حملة الصكوك والتوصل إلى اتفاقية إعادة هيكلة. وتؤكد الشركة من جديد عزمها التوصل إلى نتيجة معقولة وعادلة، ترضي الطرفين وعلى أساس توافقي.

مبادئ الصفقة

- بالإشارة إلى ما سبق ذكره، فإنني قد أوضحت لحضراتكم الإطار الأساسي الذي ترى الشركة أنه يتيح لحاملي الصكوك الوصول إلى اتفاق حول صفقة مناسبة تعود بالنفع على جميع الأطراف.
- أولاً وقبل كل شيء، يجب أن تتماشى الشروط التجارية للصكوك المعادة هيكلتها مع المعطيات السائدة في سوق الصكوك، وأن تأخذ في الاعتبار التحسن الكبير الذي طرأ على الوضع المالي للشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية محافظة الشركة على متانة وضعها المالي في المدى المتوسط والمدى القريب، وذلك حتى تتمكن من تحقيق القيمة الهائلة المرجوة من أصولها وذلك في ظل الصعوبات التي تواجهها الشركة في تحصيل مستحقاتها المؤكدة.
- وبناءً عليه، فإننا نهدف إلى تسعير أداة صكوك بديلة بما يتناسب مع مستوى عائدات السندات في الوقت الحالي مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة الكبيرة في قيمة أصولنا الأساسية لاسيما بعد نتائج التحكيم الإيجابية.
- ثانيًا لابد من معالجة أوجه الخلل القانوني والهيكلية في الصكوك الحالية باعتبارها غير شرعية وغير قانونية. وبالتالي، يجب إصدار صكوك بديلة لصكوكنا الحالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقانونية من خلال هيكل صكوك جديد كليًا ومختلف.
- وللعمل على ضمان مصلحة كل من الشركة وحملة الصكوك فإن الصكوك الجديدة يجب هيكلتها على النحو التالي:

(1) ضمان استعادة حاملي الصكوك من أداة استثمارية بديلة قابلة للتنفيذ، مع الحصول أيضاً على دفعات

أرباح دورية مؤكدة، و

(2) التأكد من قيام الشركة بإصدار أداة بديلة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، خصوصاً وأن "دانة

غاز" قد أعلنت منذ البداية أنها شركة تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية والشركة مسؤولة أمام مساهميها

للمحافظة على ذلك.

الخطوط الرئيسية لاقتراح إعادة هيكلة الصكوك

- بعد أن تناولنا ما تعتقد دانة غاز أنه الأسس والقواعد المهمة والتي بنت الشركة عليها حلها المقترح ، نوّد الآن أن نستعرض أمامكم ملخص السمات الرئيسية المحتملة كأساس لصفحة ترى الشركة أنها منطقية، ومتوازنة ومنصفة لجميع الأطراف ذوي علاقة. ويُرجى العلم بأن هذا ليس عرضاً من الشركة، حيث سيتم الإعلان عن كامل شروط بنود العرض لاحقاً.

- 1) ستنجح الأداة الجديدة لحاملي الصكوك استرداد مستحقاتهم بمرور الوقت.
 - 2) لا يمكن دفع توزيعات الأرباح المرتقبة في إطار الصكوك الحالية غير المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، ولكن سيتم احتسابها كجزء من الصكوك الجديدة القانونية المتفق عليها بصورة مشتركة.
 - 3) ينبغي أن تكون الأداة الجديدة متوافقة مع أحكام القانون بدولة الإمارات وأحكام الشريعة الإسلامية. وبناء عليه، فإن الأداة الجديدة ستحسن الوضع الحالي لحاملي الصكوك بشكل جذري.
- ستمنح الأداة الجديدة المقترحة حقوقاً بتوزيعات أرباح تعكس عوامل وظروف السوق الحالية، وسيتمثل جزء منها في توزيعات نقدية وجزء آخر في شكل مدفوعات عينية. وسيتم اقتراح نسبة التوزيعات ونوعها بناءً على المخاطر التي تواجهها الشركة حالياً وحاجتها الماسة للاحتفاظ بالسيولة.
 - وبالنسبة لمدة الاستحقاق والبالغة 4 سنوات، فإننا نعتقد بأنها ستنجح الوقت الكافي للشركة لتأمين السيولة اللازمة لسداد الصكوك من خلال عملياتنا أو من خلال التعويضات الناتجة من قضايا التحكيم.
 - وبما أنه من الصعوبة بمكان التكهّن بمواعيد استلام المستحقات المتأخرة وتعويضات الأضرار المنتظرة، وانطلاقاً من رغبتنا الصادقة في سداد الصكوك الجديدة في أبكر وقت فسوف تعطي الأداة الجديدة للشركة خيار السداد الكلي أو الجزئي بسعر الإصدار قبل موعد الاستحقاق من دون أي جزاءات. ومن شأن ذلك أن يتيح لحملة الصكوك استرداد مستحقاتهم في وقت مبكر، متى يتحقق فائض نقدي لدى الشركة.
 - لن تكون الأداة الجديدة التي يتم التوافق عليها قابلة للتحويل لأسهم. فقد كان الغرض الأساسي من الصكوك القابلة للتحويل لأسهم هو تشجيع المستثمرين طويلي الأمد، على تحويل الصكوك إلى أسهم، ولكن من الواضح أن ذلك

لم يحدث. وعلى النقيض في السوق المحلية، نجد أن حملة الصكوك يقومون بالتحويل لاغتنام الفرص ومن ثم يُقدّمون على البيع في اليوم التالي، الأمر الذي شكّل ضغطاً على سعر سهم الشركة. وعليه، فإننا نعتقد أنه من غير المحتمل أن يوافق مساهمونا على أداة جديدة قابلة للتحويل.

الخطوات التالية

- وفيما يتعلق بالخطوات التالية، تود الشركة التأكيد على أنه بالرغم من أن عملية إعادة الهيكلة هذه ليست نمطية كما هو واضح، فإن هدفنا التوصل إلى إعادة هيكلة توافقية ومنطقية.
- وتتطلع الشركة خلال الأسابيع القادمة إلى إطلاع السوق على البنود المتعلقة بالصكوك الجديدة والإجراءات الكفيلة بتمكين حاملي الصكوك من المشاركة في الصكوك الجديدة المتوافقة مع القانون والقابلة للتنفيذ.
- وخلال ذلك ترحب دانة غاز، بنية صادقة، بحوار هادف مع لجنة حملة الصكوك في أسرع وقت ممكن ، وتأمل بشدة أن توافق اللجنة على الدخول معنا في ذلك الحوار.

الخاتمة

- وقبل أن نختم، نأمل أن نكون قد أزلنا اللبس وصححنا المعلومات المغلوطة وفندنا بعض التغطيات الصحفية المضللة التي أشارت إلى أن دانة غاز تسعى إلى استغلال الوضع القانوني لصكوك المضاربة الحالية كذريعة تفاوضية. ونؤكد بأن هذه الادعاءات عارية عن الصحة تماماً. إن الخطوات التي اتخذناها لحماية سمعة الشركة وأصولها يبررها حجم وأهمية الأصول المعرضة للخطر، والمخاوف التي أثارته الرسائل العدوانية والصادرة من كل من ممثلي حملة الصكوك الوصي والوكيل المفوض بخصوص وقوع إخلال من قبل الشركة عن الوفاء بالتزاماتها في أواخر شهر مايو المنصرم، بالإضافة إلى الوضع القانوني للصكوك الحالية.

- نسعى إلى إيجاد حل توافقي ووضع هيكل قانوني وقابل للتفيذ بما يصب في مصلحة جميع الأطراف المعنية. ويجب أن تعكس الصفقة تحسن ظروف سوق السندات إلى جانب تحسن الوضع الإئتماني للشركة بشكل كبير منذ إطلاق الصكوك الحالية قبل 5 سنوات.
 - وغني عن القول أن أي صفقة تحتاج إلى الحصول على موافقة المساهمين الذين، في رأي الشركة، لن يقبلوا شروطاً غير معقولة.
 - إن الشركة عازمة على بذل كل ما بوسعها لخدمة مصالح جميع الأطراف ذوي علاقة، وتبقى منفتحة على الحوار المباشر والصريح والبناء.
 - إننا ندرك أن حديثنا إليكم اليوم قد تضمن الكثير من المعلومات التي من الصعب استيعابها كلها دفعة واحدة، لذلك سنقوم بنشر نص مؤتمرنا الهاتفي هذا على موقعنا الإلكتروني باللغتين الإنجليزية والعربية. وستواصل الشركة إطلاع السوق على أحدث مستجدات وتطورات العملية أولاً بأول.
- شكراً على إصغائكم، وبذلك نصل إلى ختام هذا المؤتمر الهاتفي. ويسعدنا تلقي أسئلتكم خطياً حتى نتمكن من الإجابة عليها بالشكل المناسب.